سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية – العدد (٢٨) ٢٠١٣/٣/١٨

لماذا تأخر هولاند باكتشاف كروية الأرض؟

علي الشيخ منصور

أثارت فرنسا وبريطانيا ضجة كبيرة على هامش قمة الاتحاد الاوروبي في بروكسل يوم الخميس الماضي، بشأن «رفع حظر توريد الأسلحة» للمعارضة السورية، مع أن الموضوع السوري غير مطروح رسميا على جدول أعمال القمة المخصصة أساسا لمسألة نمو الاقتصاد الاوروبي، والغريب أن فرنسا عارضت في القمة الأوربية الشهر الماضي قرار رفع الحظر عن توريد السلاح إلى سوريا، مما شكل فرصة للنظام السوري ليتمادى باستخدام مكثف للقنابل العنقودية والصواريخ البالستية «سكود»، وكلها محرمة دولياً. الرئيس فرانسوا هولاند اكتشف متأخراً أن العملية السياسية الانتقالية في سوريا عنوان فارغ «حتى الان، وبالرغم من كل الضغوط، فشلت كل الحلول السياسية» في سوريا، ولا يمكننا «ترك شعب يقتل بيد نظام لا يريد في الوقت الراهن عملية انتقالية سياسية». لكن هولاند اكتشف السر الأخطر من ذلك، إن «النظام يتلقى أسلحة بالرغم من العقوبات، في حين أن المعارضة تخضع لقواعد الحظر».

مع أن تقارير غربية ديبلوماسية واستخباراتية أشارت منذ نهاية العام الماضي إلى أن إيران وروسيا كثفتا بصورة كبيرة من دعمها العسكري لنظام الأسد، باعتبارهما مصدرين رئيسيين للدعم في حرب أهلية تأخذ ميولاً طائفية متزايدة، من وجهة نظر الغربيين. وهي تتزامن مع إدراكهما أن الأسد سيسقط قريبا، فالمسألة هي استعداد لما بعد سقوط الأسد. وذكرت التقارير إن إيران تستخدم طائرات مدنية لنقل أفراد عسكريين وكميات كبيرة من الأسلحة عبر المجال الجوي العراقي لمساعدة الأسد. وأن إمدادات الأسلحة الإيرانية المتجهة إلى سورية عبر العراق لم تتوقف جواً وبراً، رغم وعود بغداد المتكررة بوضع حد لإمدادات الأسلحة الإيرانية إلى الأسد، والتي تعتبر انتهاكاً لحظر السلاح الذي تفرضه الأمم المتحدة على طهران بسبب برنامجها النووي.

فيما لاتزال روسيا مصدرا رئيسيا للسلاح بالنسبة للأسد، وعلى عكس إيران فليس هناك حظر للسلاح مفروض على سورية أو روسيا من جانب الأمم المتحدة، وكلتاهما لا تعترفان بقرار الحظر الأوروبي، وبالتالي فروسيا لا تنتهك أي قواعد دولية عندما ترسل صفقات سلاح للأسد. وقد اعترفت روسيا علناً ومراراً أن الدعم العسكري لسورية يشمل أنظمة دفاع جوي مضادة للصواريخ، وقطع غيار، لكنها عموما ليست أسلحة هجومية، مع أن طائرات «ماك ١٣٥ التدريبية تستخدم حاليا في سوريا كطائرات قتالية ويتم تزويدها بصواريخ مدمرة.

يُذكر ان شحنات الأسلحة الإيرانية التي تُنقل عبر شركتي (ايران اير وماهان اير)، تشمل معدات اتصالات واسلحة خفيفة وأسلحة استراتيجية متقدمة، بعضها يستخدمها بشكل مدمر حزب الله والنظام السوري. وهناك معدات أكثر تقدما، مثل طائرات بلا طيار وصواريخ بر- بحر وصواريخ بالستية سطح- سطح. وجاء في التقرير أنه يتم نقل نحو خمسة أطنان من الأسلحة في كل رحلة جوية بشكل شبه اسبوعي، ويجري إخفاؤها في بطن الجزء المخصص للشحنات في الطائرات. بالمقابل تحتج روسيا على فكرة تزويد المعارضة السورية بالسلاح، لأن ذلك يعرقل الحل السياسي، فيما تعتبر إيران أن تزويد الجماعات المتطرفة في سوريا بالسلاح يشكل تدخلاً خارجيا مرفوضاً فالأزمة السورية يجب أن تحل داخلياً. وكلتاهما لا تتدخل بالشأن السوري الداخلي!

لكن السؤال: لماذا تأخر هولاند باكتشاف كروية الأرض؟!

الافتتاحية

عندما يكف الرئيس عن أن يكون رئيساً

سامي شيحان

دخلت الثورة الثورية عامها الثالث بحصيلة من القتلى تجاوزت ٨٠ ألف مواطن سوري، بينهم ٧٧٨٣ طفلا، و ٧٠٤٥ امرأة، و ٢١٨٩ شخصاً تم تعذيبهم حتى الموت، و ٧٤٨٣ من الثوار المسلحين، وباقي الشهداء هم من الرجال والشباب المدنيين، وذلك بحسب إحصائية موثقة من قبل الشبكة السورية لحقوق الانسان. وفي عملية حسابية بسيطة نكتشف أن ما قتله النظام من المسلحين لا يشكلون أكثر من نسبة ٩،٣٣ بالمئة من عدد الذين استشهدوا خلال العامين الماضيين من عمر الثورة، وأن قرابة ٩٠،٦٧ بالمئة من الشهداء كانوا مدنيين عزال.

وأشارت الشبكة أن عدد الضحايا من النساء والاطفال بلغ ١٤٨٢٨أي ما نسبته ٥،٤ وهذا يشكل دليل قاطع وصارم على استهداف قوات النظام السوري للمدنيين، حيث يجب أن لا تزيد نسبة استهداف النساء والأطفال القتلى حتى في حالات الحروب النظامية عن ٢ ٪ أي أن الحكومة السورية تجاوزت ضعفي تلك النسبة وفي بعض الأشهر ثلاثة أضعاف تلك النسبة.

كل المؤشرات السابقة تشي بأن الأسد يشن حرباً ضد الشعب السوري الذي طالبه بالإصلاح أولاً قبل أن يُطالبه بالرحيل، وهو في ردود أفعاله على أحداث الثورة التي انطلقت من أطفال درعا وصولاً إلى مجازره الكثيرة الموثقة دوليا، برهن أنه يتصرف كرئيس عصابة وليس كرئيس دولة، وهو كرئيس عصابة يرفض أن يتحمل من موقعه كرئيس مسؤولية أخطاء الأجهزة التي تعمل بإمرته، بل هو يرفض الاعتراف بأنها أخطأت، كما يرفض حتى الآن الاعتراف بأنه أخطأ، وبالتالي عندما يكف الرئيس عن أن يكون رئيساً، ويفرض على شعبه تلك الحرب الشعواء، متخلياً عن وظيفته السياسية، تصبح دعوته للحل السياسي كذبة كبيرة، وعلى الشعب أن يستمر في ثورته لإنهاء سلطة القمع والفساد، سلطة العصابة التي حكمت سوريا لنصف قرن من الزمن.

حرية – العدد (٣٨) ٢٠١٣/٣/١٨

إسرائيل واحتمالات المستقبل السوري

نبيل حيفاوي

يردد عدد من الكتاب والباحثين فكرة: «إن إسرائيل تخشى من الفوضى في سوريا إذا انهار النظام» ويشيرون إلى احتمال انتشار القوى الأصولية على الحدود، الأمر الذي يعرِض أمن إسرائيل للخطر، وهو ما يعكس اهتمام القيادة في إسرائيل بما يجري على جبهتها الشمالية، اهتمام لا يخلو من القلق والارتباك، الناتجين عن الجهل بما ستتطور إليه الأوضاع الداخلية في سوريا.

فطيلة خمسين عاما، استطاعت إسرائيل ومراكز أبحاثها وأجهزتها الاستخبارية، تشكيل إطار فهم لحقيقة النظام، وبنت استراتيجيتها في التعامل معه وفق تقديرات دقيقة، دعمتها تجارب كثيرة (حرب ١٩٦٧، حرب ١٩٧٣، اتفاق فض الاشتباك ١٩٧٤، الحرب في لبنان ١٩٧٥ حتى اجتياح ١٩٨٢). وكان التزام نظام الأسد بأمن الحدود السورية- الإسرائيلية أهم اختبار لجديته في تجنب كل ما يزعج الإسرائيليين على جبهة الجولان.

غير أن التداعيات العسكرية والسياسية، التي أظهرت تقدم المعارضة على الأرض، وانعدام قدرة النظام على العودة لبسط سيطرته في مناطق كثيرة، دفعت مراكز البحث وصانعي السياسة في إسرائيل، إلى النظر بجدية لموضوع سقوط النظام السوري، وبالتالي محاولة الاستعداد لمواجهة مرحلة «ما بعد سقوط النظام».

إن الموقع الجيو- استراتيجي لسوريا، يجعل كل الدول المحيطة بها والقريبة منها، تنظر بترقب حذر لما يجري داخلها، ولتداعيات الصراع فيها، حيث المرجع، وحتى المؤكد، أن وضعا سياسيا جديدا سينشأ في سوريا في نهاية المطاف، وتحاول هذه الدول التأثير على ما يجري، كل منها حسب قدراته وإمكانياته، وحجم مخاوفه من التغيير الآتي.

ولعل تخبط مواقف البلدان المحيطة بسوريا، يفسره ما ذكرناه أعلاه، وكان الغموض هو السمة الأبرز في وسط القيادات الإسرائيلية، فهي وجدت نفسها حيال احتمالات ثلاثة:

١- نجاح النظام في الخروج من الأزمة، بالتغلب على الثورة، سحقا وتطويعا.

٢- نجاح الثورة في إسقاط النظام، وقيام سلطة انتقالية، تعد لمرحلة جديدة أفقها «نظام تعددي مدني».

٣- انهيار النظام، وتفكك المؤسسات، وتلاشي الدولة، وقيام أطراف إثنية وطائفية بملء الفراغ الناجم عن تفكك المجتمع والمؤسسات.

إزاء تلك الاحتمالات، لو كانت الرغبة الإسرائيلية هي المقرر لمآل الوضع السوري، لكان بقاء النظام هو الخيار الأساسي للاستراتيجيين الاسرائيليين، فقواعد العلاقة معه ترسخت بما يجعل الأمن والاستقرار الإسرائيليين تحت السيطرة الكاملة، سياسيا وأمنيا.

لاشك أن أي تغيير في الوضع الداخلي السوري، سيطرح استحقاقات جديدة ومختلفة على القيادة الإسرائيلية، فغياب السلطة المركزية الشمولية، يمكن أن يحوِل الجغرافيا السورية إلى مجال حيوي لعدد من حائزي السلاح، ولاحتمال استخدامه من بعض القوى، الأصولية وسواها، في شن عمليات على الحدود ضد قوات الاحتلال الإسرائيلية. هذا من جهة، لكن واقعا آخر يمكن أن يسود، جرَاء تعدد القوى المسلحة بمرجعياتها المتنوعة (طائفية، دينية سلفية، سياسية)، ليصبح اتجاه التناقض في صفوفها يستهلك طاقات القوى المنخرطة فيها، بعيدا عن مواجهة الاحتلال، وعندها تصبح حالة التقاتل الداخلي أفضل ما يكون لإسرائيل، حيث من غير المستبعد أن تمد جسورها لتأييد ودعم هذا الطرف أو ذاك، لزيادة تدمير الطاقة البشرية في أتون معارك تستنفذ قدرات الشعب السوري، وتوظفها في المكان الذي يناسب الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية.

منذ سنة١٩٥١ طرح رئيس أول حكومة إسرائيلية (دافيد بن غوريون)، مشروعه لإقامة دول للأقليات في المنطقة، مبينا أن ذلك أفضل ما يكون لسلامة وأمن إسرائيل، وبلور اقتراحه بدءا من لبنان، مقترحا «دولة مسيحية» فيه. ولأن الصهيونية لا تعترف بوجود أمة عربية، ولا بالشعوب العربية داخل بلدان المشرق العربي، بل ترى في الكتل البشرية، داخل البلدان المحيطة بها، مجموعات «طوائف وإثنيات»، لا ترتقي إلى المجتمعات الحديثة. فهي تسعى لتأكيد مقولاتها، وذلك بالعمل على تجسيد مشاريع دويلات طائفية وإثنية، تشكل إسرائيل مركزها المتحكم بالمسارات الداخلية في الرقع الجغرافية التي تقوم فيها تلك» الدويلات»، أو «الإمارات».

لاشك أن تفكك بنية «الدولة والمجتمع» في سوريا، سيفرز من جملة ما يفرز، اتجاهات تبني مقومات بقائها، على الاشتباك مع إسرائيل، خاصة الاتجاه السلفي الإسلامي، غير أن تأثير ذلك على أمن إسرائيل، لا يتعدى الإزعاج على الحدود، وهو ما اعتادت إسرائيل على محاصرة تأثيره، في امكاناتها التكنولوجية وتدريباتها لوحداتها العسكرية المكلفة بحراسة الحدود، ومهما وصل مستوى القدرات القتالية لمثل هذه القوى، لن يكون أعلى من قدرات حزب الله الذي أحبطته إسرائيل بفرض قوات اليونيفيل، ومنعه من التحرك في مساحة يصل عمقها إلى خمسة عشر كيلو مترا داخل الأراضي اللبنانية.

وبخبرتها، تعلمت إسرائيل درسا مهما، بأن القوى التي ترفع من صرخاتها ضد إسرائيل، قومية كانت أم دينية، إنما تفعل ذلك لكسب معاركها داخل مجتمعاتها، وهي ليست جادة في توفير شروط الصراع الطويل، من أدوات ووسائل، ناهيك عن برنامجها الذي يقوم على جعل الصراع مع إسرائيل، صراعا دينيا، وهذا ما يضعف التركيب الداخلي، ويفكك قواه، كما أنه يضع العالم بكامله في موقع الانحياز لإسرائيل والتعاطف معها. وهو ما تسعى الصهيونية لتحقيقه والحفاظ عليه منذ ولادتها.

ودون مبالغة نستطيع القول: إن أفضل «خصم» لإسرائيل، هو تنطح القوى السلفية والدينية عموما، لقيادة الصراع ضدها. وعليه فإن «خطر» الجماعات السلفية التي يمكن أن تشتبك مع إسرائيل، على الجبهة السورية، وعلى الجبهات العربية كافة، يبقى محدودا، ومن السهل التعامل معه، ثم تحييده والتخلص منه.

إن خطري أنظمة الاستبداد والأصولية، لا يهددان أمن إسرائيل الاستراتيجي، وأثبتت التجربة قدرة المؤسسة الإسرائيلية على احتواء الخطرين، ثم تحويل فائض قوة كل منهما في مواجهة القوى الشعبية الداخلية، قمعا، وتفكيكا لنسيجها الوطني (بعد حرب تموز٢٠٠٦ تحولت قوة حزب الله نحو الفتك بالبناء الوطني الداخلي، وتحويل السلاح إلى صدور اللبنانيين. تماما كما النظام السوري بعد اتفاقات حرب تشرين على جبهة الجولان).

ثمة فكرة طالما اندرجت في الخطاب «اليساري» العربي، مؤداها: أن الواقع العربي، بأنظمته وبناه، هو الذي مكن من قيام دولة إسرائيل، وهو الذي مكنها من التقدم في مشروعها وتعزيز موقعها في الاستراتيجية العالمية.

وبالفعل فإن الدول، والأحزاب السياسية عموما، اعتمدت الصراخ والزعيق، بديلا لبناء الحياة السياسية الحديثة في البلدان العربية، حيث الديمقراطية والتعددية وتداول السلطة بشكل سلمي، غابت نهائيا عن أوجه الحياة، واستبدل بها الفكر الاستبدادي، والبنى العقيمة في الحكم وفي المعارضة.

والمعروف أن الصهيونية اعتمدت على الادعاء بأن دولة إسرائيل ستكون «واحة للديمقراطية في صحراء التوحش والبربرية في البلدان العربية». ودأبت على هذه الدعاية للتغطية على مشروعها الإجلائي العنصري، وعلى دورها الحقيقي في الوقوف في طريق التقدم العربي، بالعنف الفاشي، والمناورات السياسية.

لقد استمدت إسرائيل، من واقع الاستبداد في البلدان العربية ذريعة لها، كما أن هذا الواقع ذاته، هو الذي أحبط الشعوب العربية في المواجهة، وشل قدرتها على بناء طاقاتها وتنظيمها بما يخدم مواجهة الدور الإسرائيلي، ووقف تقدمه نحو تحقيق أهدافه.

لقد شهد تاريخ الصراع مع إسرائيل، أفكارا كثيرة، ونماذج من الأنظمة السياسية، ومن قوى «المواجهة والمقاومة والجهاد»، وكلها كانت تدور في حلقة مفرغة، اللهم سوى تكرار الفشل، وكانت إسرائيل هي الفائز على طول الخط.

أمر واحد لم يتوفر عنه الواقع السياسي العربي، منذ نشوء إسرائيل، وهو «الدولة الحديثة» المدنية والديمقراطية. ولن تكون إسرائيل مسرورة من نجاح المجتمعات في بلادنا بإرساء واقع سياسي ديمقراطي، خلاصة القول: إن المستقبل الديمقراطي لسوريا هو ما تخشاه إسرائيل، وليس السلفية التي هي نموذج جديد للاستبداد.

جمارك سوريا في قبضة النظام

نعيم نصار

تداول السوريون ومن خلال شاشات هواتفهم النقالة في بداية عام ٢٠٠٩ فيديو شهير للمليارات التي جمعها آمر الجمارك حسن مخلوف، في ذلك الفيديو تظهر أكداس الأموال المنهوبة، من مختلف العملات العالمية. أموال بالكاد تتسع لها غرف كاملة، وقبل تاريخ انتشار هذا الفيديو بسنوات عاش «حسن مخلوف» عمره المهني متنقلاً بين وزارتي الدفاع والجمارك وكان لقبه «قبضاي الجمارك السورية»، وفي ذلك التاريخ وتحديداً في ٢٤-٢ -٢٠٠٩ نشرت إحدى وسائل الإعلام القريبة جدا من النظام خبراً مفاده: – الاستيلاء على أموال آمر الضابطة الجمركية «حسن مخلوف» طال ١٣٧ عقاراً في مختلف المحافظات السورية. كما تضمن الخبر إلقاء الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة لعدد من الخفراء الجمركيين. ما تقدم كان هو شكل الجمارك كما أرادها النظام الاستبدادي الذي يحكم السوريين بلغة القمع والاعتقال.

مالا يعرفه السوريون عن طبيعة الفساد

منبر (حرية) الإعلامي ولكي يتعرف على ما حدث وما يحدث من فساد في مؤسسة الجمارك اعتمد على شهادة أحد العاملين في الجمارك ويمكننا هنا أن نسميه (سامح)، وبدأ تذكيرنا بأن الفساد الذي تتحدث عنه وسائل إعلام النظام هو كلام ناقص (وهذه الوسائل من غير المسموح لها ذكر الأجهزة الأمنية) لأن الحدود السورية مع دول الجوار كانت ممسوكة أمنياً من قبل أجهزة الأمن الأربعة، (الآن معظم هذه الحدود مع تركيا والعراق أصبحت الآن بيد الجيش الحر)، فالحدود مع تركيا كانت بيد الأمن السياسي، الحدود مع العراق بيد جهاز أمن الدولة، الحدود مع لبنان بيد الأمن العسكري، الحدود مع الأردن بيد جهاز الاستخبارات الجوية، يعني أن أي عملية تهريب لابد أن تمر من خلال الجهاز الأمني قبل كل شيء، طبعاً هناك منافذ حدودية تسمى (أمانة الجمارك)، في هذه الأمانات جهاز الأمن أيضاً هو المسؤول عن هذه الأمانات الجمركية، إضافة إلى عناصر الجمارك. حتى في المقاطع البرية التي يستخدمها المهربون فإن أجهزة الأمن هي المسؤولة عن رقابة هذه الحدود، وحين يمر المهرب بسياراته، يكون قد رتب كل شيء قبل التحرك مع عناصر الأمن ومع عناصر الضابطة الجمركية لاحقاً، حتى أن المهرّب الذي تعبر سياراته محملة بالمازوت متجهة إلى لبنان، يكون ساهراً على الحاجز البري الأمني، ومن الضروري القول أن المهرّب المعروف في المنطقة باسم (أبو فلان، أو أبو فلان) وحين يدفع الرشوة المطلوبة فإن سياراته لا تفتش لا في الذهاب ولا في الإياب، حيث تعود هذه السيارات من ذات الطريق الترابي محملة بما تشاء من مواد.

يتابع (سامح): بعض المهربين يدفعون مبالغ شهرية مقطوعة للضابطة الجمركية الموجودة في هذا المكان أو ذاك، لكن المهرب يدفع الرشوة لعناصر الأمن أولاً، ثم للضابطة الجمركية.

أما عمل الضابطة الجمركية فيخص متابعة ومراقبة عناصر الجمارك بعد أن يقومون بأعمالهم على المنافذ الحدودية مثلاً، وهؤلاء يحق لهم ملاحقة السيارات والبضائع داخل أراضي البلد وتدقيق الأوراق التي يحصل عليها الناس والتجار بعد دخولهم القطر.

محاولات لخلق ديكور تحديثي للجمارك

المتبعون لأحوال الجمارك يعرفون أن هذه المؤسسة تنهب بطريقة ممنهجة منذ انقلاب حافظ الأسد على رفاقه في حزب البعث عام ١٩٧٠، فمثلاً الحصول على وظيفة خفير جمركي تمر من خلال نافذة الفساد الأكيد، فالرشوة المطلوبة للحصول على العمل تعني أن من يصل إلى هذه الوظيفة سيبدأ حياته بالفساد، لكن تضليل الناس مستمر لاسيما من ناحية الحديث عن التطوير الإعلامي، فقد نشرت منذ حوالي عام صحيفة حكومية خطة تتكون من ٧ نقاط من أجل تطوير عمل الجمارك ومحاربة الفساد فيه، و نكاد نجزم أن هذا الكلام لا يستحق ثمن الحبر الذي طبع به رغم أنه شكلياً صحيح، لأن الفساد في هذه المؤسسة بنيوي ويرتبط ببقية منظومات الفساد الحكومية التي تحمي بعضها البعض، فمثلاً يذكر التقرير:

(مكافحة الفساد وتحقيق الانضباط وتحمل المسؤولية من قبل الموظفين عن طريق وضع خطة موضوعية لتأهيل وتدريب جميع العاملين في إدارة الجمارك وعناصر الضابطة الجمركية على جميع المستويات وسيتم ربط عمليات التدريب والكفاءة والالتزام بإسناد الوظائف والترفيعات والترقيات)، والسؤال كيف ستقوم مؤسسة الجمارك بمكافحة الفساد فيها؟ وماهي أسماء الفاسدين الكبار الذين يحصلون على الرشاوى الكبيرة؟ بالتأكيد الجواب معروف بالنسبة للسوريين الذين يعرفون مدى وعمق الفساد في هذه المؤسسة وغيرها.

ورقة التطوير هذه تتحدث عن تفعيل دور الرقابة والمتابعة الميدانية للعاملين ومعاقبة من يقدم الرشوة ومن يقبلها بأشد العقوبات على أن تكون العقوبة موحدة بحق الراشي والمرتشي.

بينما يعود السيد (سامح) ليوثق لنا كيفية تزوير بيانات الجمارك في الأمانات الجمركية الواصلة لهذا التاجر أو ذاك، وهنا مثلاً يقوم المخلّص الجمركي بإعطاء بيانات غير مطابقة للواقع، فالبضاعة اليابانية، تعطى بيانات دخول على أنها (بضاعة صينية)، وكلنا يعرف الفرق الكبير في السعر بين البضاعة اليابانية والصينية، وهناك عمليات احتيال كبرى تحدث قد تفوق تصور البشر، فمثلاً أحد تجار الكريستال قام بإدخال شحنة كاسات كريستال ولكنها معبأة بالجبن، وحين دخلت الأمانة الجمركية عوملت على أنها جبنة ودفع التاجر الرسوم المالية بينما كان قد أدخل (كاسات الكريستال) غالية الثمن وتهرب من دفع الضريبة من خلال الغش الذي مارسه، وهذه الحادثة مشهورة بتاريخ التهريب السوري، ومن الضروري أن نضيف أن عمليات التهريب تحدث أيضاً من خلال المناطق الحرة حيث كانت هذه المناطق مكاناً هاماً لتهريب مادة الويسكي والدخان التي تنتشر بالقرب من الأمانات الجمركية وكان يسيطر عليها (رامي مخلوف) المعروف بفساده المرعب، وبيعت مؤخراً لشركة أردنية اسمها (الخرافة). انتهى كلام السيد (سامح).

طبعاً لابد أن نعرف أن عناصر الضابطة الجمركية إذا قاموا بتحقيق أي قضية، فإنهم يحصلون على نسبة ١٧٪ عمولة قانونية من المبلغ الكلي الذي تقدر به البضاعة المصادرة، والتي تتحول إلى عملية (المصالحة). فيدفع صاحبها المبالغ المغرم بها لتعود إليه من جديد.

المطلع على واقع هذه المؤسسة يعرف أن فسادها يأتي بالدرجة الثانية بعد فساد الأجهزة الأمنية، حتى أن وزير المالية السابق (محمد جليلاتي) قد اعترف بأن القطاع الخاص تحصّل منه الدولة ٣٠ مليار ليرة ضرائب ورسوم، بينما الواقع أنه يتهرب من ٧٠ مليار سنوياً، وإذا استخدمنا المنطق الميكانيكي نقول: لأن هناك فساد أمني فسينتج عنه فساد في قطاع الجمارك، ولو كانت هذه المؤسسة تقوم بعملها على الوجه الأكمل لأدخلت إلى الميزانية العامة مليارات الليرات كضرائب ورسوم.

إذا فساد هذه المؤسسة مرتبط عضوياً بفساد السلطة، وحين يتحرر الشعب السوري من قبضة القمع والطغيان فإن هذه المؤسسة الجمركية ستعود لتعمل بكامل طاقتها الفعلية، وتقوم بتحصيل المليارات لتدخلها في الخزينة العامة، وكل ذلك بعد الخلاص من رؤوس الفساد الكبير في النظام وفي الجمارك أيضاً. وستعود الجمارك لتكون مؤسسة وطنية عامة، لا مؤسسة نهب الأموال العامة.

جيل كامل من الأطفال السوريين في خطر مع دخول النزاع عامه الثالث

اليونسيف :عمان/ جنيف/ نيويورك،

١٢ آذار/ مارس ٢٠١٣

أعلنت اليونيسف في تقرير خاص بسوريا أنّ تواصل العنف، والنزوح المتزايد للسكان وتدمير البنية التحتية والخدمات الأساسية نتيجة النزاع في سوريا، يُهدّد جيلاً كاملاً من الأطفال ويصيبهم بجراح جسدية ونفسية قد تؤثر عليهم مدى الحياة. وقال المدير التنفيذي لليونيسف، أنتوني ليك: «بينما يشهد ملايين الأطفال داخل سوريا والمنطقة ضياع ماضيهم ومستقبلهم وسط الركام والدمار في هذا النزاع الذي طال أمده، تتزايد كل يوم مخاطر أن يضيع جيل بأكمله». ويذكر التقرير انخفاض الحصول على المياه بنسبة الثلثين في المناطق التي يشتد فيها النزاع، مما يؤدي إلى زيادة نسبة الإصابة بالأمراض الجلدية وأمراض الجهاز التنفسي، في حين أن واحدة من كل خمس مدارس قد دمرت أو تضررت أو يتم استخدامها كمأوى للأسر النازحة. ففي حلب، على سبيل المثال، يذهب ٦ في المائة فقط من الأطفال الى المدرسة. وفي بعض الأحيان، يفوق عدد الطلاب في الصف الواحد المئة (١٠٠) طفل. كما دمرت بعض المستشفيات والمراكز الصحية وغادر البلاد قسم كبير من الطواقم الطبية. في الوقت نفسه، يتأثر الأطفال من رؤية أفراد أسرهم وأصدقائهم يقتلون، ويصابون بالهلع من أصوات ومشاهد النزاع الدائر. وأضاف السيد ليك: «نحث جميع الأطراف على السماح للوصول إلى الأطفال المتضررين من العنف بدون أي عائق، أينما كانوا. ولكي نتمكن من تلبية الاحتياجات المتزايدة لهذه الأزمة، يجب أن نحصل على المساعدة التي نحتاجها». منذ بداية الأزمة، ركزت استجابة اليونيسف وشركائها على توفير المياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحي وخدمات الصحة والتعليم وتقديم الدعم المعنوي والصحي إلى العائلات التي نزحت داخل سوريا وإلى اللاجئين في الدول المجاورة. فقد تم تزويد ٤ ملايين شخص داخل البلاد بالمياه الصالحة للشرب، في حين تقوم فرق صحية متنقلة بالمساعدة في تقديم اللقاحات ضد الحصبة وشلل الأطفال إلى ١,٥ مليون طفل. وهناك حوالي ٧٥،٠٠٠ طفل متضرر التحقوا بالمدارس والنوادي المدرسية حيث يمكنهم تعويض ما فاتهم من تعليم وإعادة اكتشاف ما يشبه الطفولة الطبيعية. أما في الأردن ولبنان والعراق وتركيا، فتقدم اليونيسف الى أكثر من ٣٠٠،٠٠٠ طفل لاجئ خدمات عديدة مثل المياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحي والتعليم والرعاية المتخصصة والحماية من الاستغلال وسوء المعاملة. إلا أنّ هذه الجهود مهددة بسبب النقص الحاد في التمويل. ففي كانون الأول /ديسمبر ٢٠١٢، ناشدت اليونيسف المجتمع الدولي للحصول على مبلغ ١٩٥ مليون دولار أمريكي لإنقاذ أرواح الأطفال السوريين وأسرهم ومساعدتهم حتى حزيران / يونيو ٢٠١٣. وحتى الآن، تم فقط تمويل أقل من ٢٠ في المائة من هذا النداء.

حول اليونيسف

تعمل اليونيسف في ١٩٠ بلداً وإقليماً لمساعدة الأطفال في البقاء والنمو، وذلك ابتداء من الطفولة المبكرة وحتى نهاية سن المراهقة. واليونيسف هي أكبر مزود للأمصال في البلدان النامية. كما تدعم اليونيسف صحة الأطفال وتغذيتهم، وتوفير المياه النقية وخدمات الصرف الصحي والتعليم الأساسي الجيد لجميع الفتيان والفتيات، بالإضافة إلى حماية الأطفال من العنف والاستغلال ومرض الإيدز. واليونيسف ممولة بالكامل من تبرعات المؤسسات والأفراد والشركات والحكومات.

للإطلاع على التقرير كاملاً:

http://www.unicef.org/arabic/media/24327__68148.html

مئات الآلاف من الأطفال محرومون من التعليم في سوريا نتيجة النزاع

اليونسيف: عمان/دمشق، ٥ آذار/٢٠١٣

بعد مرور حوالي عامين على اندلاع الأزمة في سوريا، يهدد العنف المتصاعد فرص التعليم لدى مئات الآلاف من الأطفال، حسب تقييم لليونيسف. هذا فقد تعرضت خُمس المدارس في سوريا لأضرار مادية مباشرة أو أنها تُستخدم كملاجئ للعائلات النازحة. وقد تغيّب العديد من الأطفال عن الدراسة لمدة تكاد تصل إلى عامين في المدن التي يشتد فيها النزاع. يقول السيد يوسف عبد الجليل، ممثل اليونيسف في سوريا: «إن نظام التعليم في سوريا يرزح تحت وطأة العنف الدائر. فبعد أن كانت سوريا تفخر بجودة مدارسها، بدأت الآن تفقد المكاسب التي حققتها على مدى السنوات.» ويشير تقييم اليونيسف الذي أجري في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، إلى تردد الكثير من الأهالي في إرسال أطفالهم إلى المدارس، خوفاً على سلامتهم.

ومن بين النتائج الأخرى للتقييم:

- تعرضت ما لا يقل عن ٢،٤٠٠ مدرسة للضرر الجزئي أو الكلي، منها ٧٧٢ مدرسة في إدلب (٥٠٪ من المجموع)، و ٣٠٠ في حلب، و٣٠٠ في درعا.
- تستخدم ما يزيد على ١،٥٠٠ مدرسة لإيواء النازحين.
- قتل ما يزيد على ١١٠ معلم وموظف مدرسي، والعديد منهم لم يعد يحضر إلى العمل. ففي إدلب، مثلاً، انخفضت نسبة حضور المعلمين إلى ٥٥٪.
- انخفض معدل حضور الطلبة في حلب إلى ٦٪.
- استخدمت بعض المدارس من قبل القوات والجماعات المسلحة.

ويشير التقييم إلى أنّ مدارس إدلب وحلب ودرعا –حيث اشتد القتال بصفة خاصة– هي من بين المدارس الأكثر تضرراً. ونتيجة لذلك، يتغيب الطلبة عن الدراسة، وبعضهم يحضر مرتين في الأسبوع فقط. وفي المناطق التي تأوي أعداداً كبيرة من الأسر النازحة، تكتظ الفصول الدراسية إلى ١٠٠ طالب أحياناً. يقول السيد عبدالجليل: «إن الحضور إلى المدرسة يشعر الأطفال بالأمان ويجدد لدى الوالدين الأمل في مستقبل أبنائهم. لهذا يركّز العديد من أولياء الأمور على التعليم كأولوية قصوى بالنسبة لهم.» وتعمل اليونيسف على تلبية احتياجات الأطفال التعليمية في سوريا، وعلى دعم ما يزيد على ١٧٠ نادي مدرسي في حمص ودرعا وريف دمشق وطرطوس واللاذقية وحماة والقنيطرة. وتمكن هذه الأندية ٤٠،٠٠٠ طفل من تلقي التعليم العلاجي الضروري والمشاركة في أنشطة ترفيهية. كما تقدم اليونيسف اللوازم التدريسية والتعليمية وتساهم في إعادة تأهيل المدارس المتضررة. ومع ذلك، تحتاج اليونيسف إلى مليون دولار لضمان استمرار الأندية في عملها حتى نهاية أيار/مايو. ويتسبب نقص التمويل في عدم توفير المزيد من الفصول الدراسية المجهزة، والحد من عمليات إعادة تأهيل الأماكن التعليمية، وتقليل اللوازم التعليمية. وعموماً، فإنّ اليونيسف بحاجة إلى ٢٠ مليون دولار لمواصلة برامج التعليم في سوريا خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، لم تتلق منها سوى ٣ مليون دولار حتى الآن. ملاحظة للمحررين: تشمل أولويات اليونيسف التعليمية في سوريا تزويد مليون طفل بالمواد التعليمية، وتوفير فرص التعليم لـ ١٥٠،٠٠٠ طفل، وبخاصة النازحين داخلياً، وتوفير الدعم النفسي لـ ٣٠٠،٠٠٠ طفل، إضافة إلى توفير الفصول الدراسية الجاهزة بهدف زيادة الحضور ودعم استئناف الأنشطة التعليمية.

للإطلاع على التقرير كاملاً:

http://www.unicef.org/arabic/media/24327__68076.html

حرية – العدد (٣٨) ٢٠١٣/٣/١٨

البندقية وطاولة المفاوضات

محمد سليم

.. والآن ما الذي يجري في كواليس الدبلوماسية العالمية إزاء سوريا؟ كيف يستطيع المرء أن يتلمس طريقه إلى الحقيقة وسط كل هذه التناقضات المتاهية؟

لقد حمل الأسبوع الماضي الكثير من الإشارات المتضاربة، ومرة أخرى فقد تم تسديد ضربة موجعة لكل التحليلات التي رسمت سيناريوهات متكاملة، مدعية أنها «على وشك التحقق». الفرنسيون عادوا إلى حماسهم وانخراطهم الفاعل، بعد فترة برود وتردد، قيل أنها بسبب الانشغال في مالي، فها هو الرئيس هولاند يصرح بميله إلى تسليح المعارضة «حتى ولو لم يتوصل الاتحاد الأوربي إلى إجماع حول ذلك»، مطمئناً حلفاءه بأنه قد تلقى «تأكيدات من المعارضة السورية بأن السلاح الفرنسي لن يضل طريقه إلى المجموعات المتطرفة» (وذلك في سياق الرد على وزير الخارجية البلجيكي الذي قال إن فرنسا تسلح في سوريا المجموعات نفسها التي تحاربها في مالي).. ولكن، وفي الوقت نفسه، فقد خرج وزير الخارجية الفرنسي، لوران فابيوس، بتصريح مفاجئ، أعلن فيه أن الفرنسيين والأمريكيين والروس يعكفون على مناقشة أسماء من النظام تكون مقبولة للتفاوض مع المعارضة..

البريطانيون، الذين ينافسون الفرنسيين في حماستهم لتسليح المعارضة، ختموا الاسبوع المنصرم بالتقليل من شأن جهودهم، فـ «لا خطة موضوعة وناجزة بعد في شأن التسليح».. أما واشنطن التي بدت وكأنها تشرف على جهود حليفيها، إضافة إلى تدريب عناصر من المعارضة السورية المسلحة في معسكرات بدول مجاورة، فقد فجرت مفاجأة عبر وزير خارجيتها، جون كيري، الذي قال إن «المطلوب هو جلوس الرئيس السوري بشار الأسد والمعارضة السورية على طاولة التفاوض لإنشاء حكومة انتقالية بحسب الإطار الذي تم التوصل إليه في جنيف»، ولم تنجح توضيحات المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية، فيكتوريا نولاند، في التخفيف من الارتباك الذي أحدثه وزيرها..

ولكي يكتمل المشهد، فإن المعلومات تشير إلى أن قطر تلح بشدة على ضرورة أن يشكل الائتلاف الوطني حكومة مؤقتة، تتسلم مقعد سوريا في جامعة الدول العربية، ولم يخف مسؤولون قطريون وخليجيون سعادتهم بنجاح مساعيهم في إقناع عواصم غربية بتسليح المعارضة، دون أن ينسى هؤلاء تأكيدهم على التنسيق مع واشنطن، والانسجام مع توجهاتها.. كيف تستقيم كل هذه الإشارات في إطار واحد؟ كيف يسعى بعض «أصدقاء الشعب السوري» إلى تسليح المعارضة، فيما بعضهم الآخر يعد العدة لمفاوضات بين النظام والمعارضة، يقال أنها

وشيكة؟ كيف يلح «أصدقاء» على حكومة مؤقتة للمعارضة، فيما يعمل «أصدقاء» آخرون على الوصول إلى حكومة تجمع المعارضة والنظام؟

هل هو انقسام بين «أصدقاء الشعب السوري» أم أنه توزيع للأدوار؟

)البندقية من أجل طاولة المفاوضات).. هذا هو المصطلح الذي يتردد هذه الأيام، فحسب الرواية الأحدث والأكثر شيوعاً الآن، فإن الأمريكيين وأصدقاءهم قد توصلوا إلى قناعة مفادها أن إجبار النظام السوري وحلفائه على الجلوس إلى طاولة مفاوضات جدية يتطلب تغيير موازين القوى، وخلق وقائع مناسبة على الأرض..

إذاً، وحسب هذه الرؤية، فنحن أمام توزيع للأدوار: هناك من يوفر البندقية (الفرنسيون والبريطانيون)، وهناك من يحضّر لطاولة المفاوضات (الأمريكيون)..

لا شيء يؤكد أن نصيب هذا السيناريو من الدقة سيكون أوفر من نصيب سابقيه، ولكن على فرض صحته، فإلى أين سيفضي؟ كم شهراً ستنتظر سوريا حتى تحقق هذه الاستراتيجية الجديدة أهدافها؟ وكم شهيداً، بل كم ألف شهيد، عليها أن تقدم؟

إذا كان المجتمع الدولي (الغرب) قد احتاج إلى سنتين ليتوصل إلى استنتاج مفاده: «إذا كانت الدبلوماسية لا تجدي فإن قليلاً من القوة قد يجدي»، فكم سنة سيحتاج ليتوصل إلى الاستنتاج الأكثر دقة وجدوى: «.. وإذا كان قليل من القوة لا يجدي فإن الكثير يجدي بالتأكيد»؟!

الجهاد في (دار العلمانية)!

ياسر عطا الله

من الطبيعي أن يعلن رئيس مجلس الإفتاء الأعلى، أحمد بدر الدين حسون، أن «الجهاد ضد كل من وقف واستهدف سوريا هو فرض عين، ليس على السوريين فحسب، وإنما على كل الدول العربية والإسلامية»، فالشيخ هو المفتي الخاص لنظام يحكم بلداً مسلماً عريقاً، تضم أرضه الكثير من المعالم والمقدسات الإسلامية، ومعروف أن هذا النظام يقاتل اليوم دفاعاً عن هذا الجزء العزيز من دار الإسلام، ما يستوجب استنفار جميع المسلمين في شتى أصقاع الأرض، ليدافعوا عن النظام (المؤمن) في معركته ضد الكفرة والحاقدين على الإسلام...

ولكن مهلاً.. ألم يخرج رأس هذا النظام نفسه، منذ أيام، ليعلن أن سورية هي معقل العلمانية الأخير في الوطن العربي، وأن نظامه يقاتل دفاعاً عن قيم العلمانية التي أهدرها زحف الإسلاميين على السلطة في الدول المجاورة؟!

من نصدق؟ المفتي أم رئيسه؟ بما أننا لا نستطيع تكذيب أي منهما، فنحن بحاجة إلى من يحل لنا هذه الأحجية: معقل العلمانية يعلن الجهاد المقدس، ويستنفر جميع المسلمين لمحاربة المعارضين الذين يتبنون شعارات إسلامية!!

ليس في الأمر جديداً، فقد اعتاد النظام السوري أن يجمع المتناقضات: يتشبث بتحالفه مع المعسكر الاشتراكي و«على رأسه الاتحاد السوفييتي الصديق»، في الوقت الذي يدعم فيه جماعات إسلامية تنشد إقامة دول دينية في بلدانها. يحالف إيران في حربها مع العراق، في الوقت الذي يتصدى فيه لقيادة الأمة العربية وجمع شملها. يحالف حزب الله في حربه المقدسة على «الصليبيين الجدد»، ثم يدعو هؤلاء الصليبيين لحمايته «لما يجمعه بهم من قيم علمانية مشتركة».. لقد لعب، طيلة أربعين عاماً، دور الحاوي: ينطط، بيد واحدة، ثلاثة أو أربعة شعارات: إسلامية، علمانية، اشتراكية، رأسمالية.. يُدخل حزباً علمانياً في كمه الأيمن فيخرجه دينياً من كمه الأيسر. يمسك بـ (البيان الشيوعي) ويتلو منه آيات من الذكر الحكيم..

ما الذي استجد إذاً حتى يثير عرضه البهلواني الأخير هذا القدر من الاستهجان والسخرية؟

ما حدث هو ما يحدث، عادة، لكل حاوٍ يتقدم به العمر، فيفقد مهاراته وقدرته على الإقناع والإيحاء، ويغدو، ببساطة، مثيراً للشفقة: تعانده الحمامة فلا تخرج من مخبئها لتحل مكان المنديل، يهرب منه الأرنب ويختفي وسط الجمهور.. أما ماء الكأس، الذي من المفترض أن يختفي تحت سترته دون أثر، فهو يبلل سرواله، وسط سخرية المتفرجين وشماتتهم..

فيما يخص النظام، فإن الأمر لا يتعلق بالشيخوخة، فلماذا إذاً يبدو اليوم وقد فقد جميع مهاراته السحرية؟ ولكن هل كان، قبل ذلك، ماهراً بالفعل؟ لا، على الأرجح، فكل ما هنالك أنه كان يجري عروضه البهلوانية أمام جمهور يقبع تحت مرمى التيران، خائفاً ومجبراً على التصديق، وعندما أتيحت له الفرصة ليقول رأيه الحقيقي، ها هو يصرخ بأعلى صوت: يا لك من حاوٍ فاشل..

لا تكمن كلمة السر في النظام الذي فقد مهاراته، بل في حاجز الخوف الذي تحطم اليوم.. وإلى الأبد.

حرية – العدد (٢٨) ٢٠١٣/٣/١٨

عامان على (١٥ آذار).. ما الذي أنجزته الثورة السورية؟

هشام القاسم

سنتان على الثورة السورية.. النظام لم يسقط، ولكن أبقاره المقدسة قد ذُبحت جميعها، الواحدة تلو الأخرى. رواياته دُحضت، وشعاراته، كما تماثيله، تمرغت في التراب، وها هو يقف عارياً من خرافاته التي دأب على حياكتها منذ أربعين عاماً.

في الطريق إلى إسقاط النظام، أسقطت الثورة العديد من الأوهام التي كان يتحصن خلفها، وأولها، وأكثرها قداسة، هو وهم الممانعة. منذ ١٢ سنة سجّل (الرئيس السوري الشاب) حضوره الأول في مؤتمر القمة العربية، وبالطبع فهو لم يفوت الفرصة ليلقن زملاءه من الملوك والأمراء والرؤساء، درساً في القومية العربية وفي الصمود والتصدي والممانعة.. يومها صفق الصحفيون المتجمعون في القاعة الخارجية، وخرج مصريون، من بين هؤلاء، في تقرير بثه التلفزيون السوري، ليناشدوا حكومتهم بأن تعود إلى نهج النظام السوري. لا شك أن هؤلاء سعداء اليوم بأن مناشدتهم قد ذهبت أدراج الرياح، وإلا لكان عدد شهداء ثورتهم سبعين ألفاً بدلاً من سبعمئة!

طائرات النظام وصواريخه ومدافعه.. هي التي تكفلت بإسقاط أسطورة الممانعة، إذ وضعت أشد الناس بلاهة أمام هذا السؤال: كيف لنظام ممانع أن يقتل من شعبه ألف ضعف مما قتل من عدوه الذي يمانعه؟!

من يصدق اليوم ممانعة النظام السوري؟

بالطبع فإن العالم لم يخل من الحمقى والمغفلين، وهو لن يخلو منهم أبداً، فهم يضفون لمسة كوميدية على هذا الواقع المترع بالتجهم. من بين هؤلاء أعضاء الوفد الأردني الذي زار دمشق مؤخراً ليعلن مؤازرته لـ «دمشق الصامدة» ضد المؤامرة الكونية، ولكي نعلم أي حس واقعي يتمتع به هؤلاء، فلنتذكر أنهم أنفسهم من زاروا صدام حسين في أواخر أيامه، وقد خرج أحدهم ليعلن أن الأخ القائد أخبره بأنه «على وشك إقامة وحدة اندماجية مع الأخ بشار»،

ويعلق عضو الوفد الأردني: «لا شك أن الأردن سيكون مجبراً على الانضمام إلى هذه الوحدة أو سيواجه زحف الجماهير على القصر الملكي، وبعدها سنري اسرائيل حجمها الحقيقي»!

لم يكن لأكذوبة الممانعة أن تذهب إلى الجحيم إلا بصحبة شقيقتها: أكذوبة المقاومة، فقد كذّب حسن نصر الله ظنون مؤيديه وخصومه من الذين راهنوا على وطنيته أو ذكائه، فسارع إلى الانخراط في الحرب على السوريين الذين كانوا قد طوبوه قديساً، فذابوا في كلماته وتباركوا بصوره.. لقد امتلك نصر الله من الذكاء والوطنية ما جعلاه يتحول من قائد تتحقق على يديه «الانتصارات الإلهية»، إلى قائد ميليشيا طائفية، تتحقق على يديه كل الممارسات الكفيلة بتحطيم مصداقيته، وقد كانت (القصير)، التي شهدت ذروة أسطورته، هي نفسها التي دفنت هذه الأسطورة..

على جثتي الممانعة والمقاومة حقق السوريون أبرز إنجازات ثورتهم، ذلك أنهم أعادوا الاعتبار لـ (١٨٥ ألف كم٢) التي اسمها سوريا، هنا محط آمالهم، ومستقر طموحاتهم، وهنا سيبنون دولتهم الجديدة المنشودة، ولن تعود (القضايا الكبرى) لتحل مكان وطنهم الصغير العظيم هذا. لن يؤجلوا بعد الآن أحلامهم المشروعة برغيف عيش كريم، وبكرامة يصونها القانون، وبتوزيع عادل للثروات، وبهواء نقي يتنفسونه بلا خوف.. حتى تتحرر فلسطين وتتحقق الوحدة العربية وتُدحر الامبريالية وتختفي الصهيونية عن وجه الأرض..

لن يعلقوا هويتهم الوطنية، الجامعة لمختلف أعراقهم وأديانهم وطوائفهم، لصالح هويات زائفة عابرة للحدود، فها هم اليوم يقفون عُزّلٌ من كل الانتماءات الوهمية التي أُسبغت عليهم، فلا القومية العربية حمتهم، ولا الأمة الإسلامية أنقذتهم.. أما محور الممانعة، الذي يمتد من طهران إلى الضاحية الجنوبية، فهو يتهيأ لذبحهم.

قد يقول قائل: ولكن ما يحدث على الأرض هو عكس ذلك تماماً، فقد حولتنا الثورة إلى طوائف وعشائر تقف في وجه بعضها البعض، وتتهيأ لخوض حرب أهلية.

والواقع أن الثورة لم تحولنا إلى ذلك، بل كشفت لنا ذلك. لقد أيقظتنا على حقيقة طمسها النظام عامداً وموهها بشعاراته الكاذبة، وهي أننا طوائف وهويات صغيرة مغلقة، لم ترق إلى تكوين شعب (بكل ما تحمله كلمة شعب من معنى)، وهذا بحد ذاته إنجاز، فأن نعرف حقيقتنا التي نحن عليها الآن، هو البداية السليمة والضرورية لكي ننجز الحقيقة التي نرغب في أن نكون عليها مستقبلاً، ولا ينكر أكثرنا تشاؤماً أن اللحظة التي اكتشفنا فيها تشرذمنا، هي اللحظة نفسها التي شعرنا فيها بالحاجة الماسة لأن نكون شعباً واحداً، وهوية صلبة، فهذا فقط هو ما يحمينا من الضياع.. وهذا هو ما سننجزه في النهاية.

طوطم آخر تم تحطيمه: إنه الاستبداد، ليس الاستبداد البعثي الجاثم على صدورنا منذ نصف قرن وحسب، بل الاستبداد برمته، بكل أشكاله ووجوهه وتجلياته.. إن مئة ألف شهيد، ومئات الآلاف من الجرحى، وخمسة ملايين نازح، وعشرات المدن والبلدات المدمرة.. هو ثمن كاف ليؤمن السوريون بما قاله مواطنهم العظيم، عبد الرحمن الكواكبي، منذ أكثر من قرن: «الاستبداد أعظم بلاء لأنه وباء دائم بالفتن، وجدب مستمر بتعطيل الأعمال، وحريق متواصل بالسلب والغصب، وسيل جارف للعمران، وخوف يقطع القلوب، وظلام يعمي الأبصار، وألم لا يفتر، وصائل لا يرحم، وقصة سوء لا تنتهي».. ولكن قصة السوء هذه على وشك الانتهاء في سوريا، ومعها ستنتهي فرصة أي مستبد آخر يريد إعادة الكرة من جديد، فالثمن الذي دفعه السوريون هو أكثر بكثير من أن يتحول هدية بين يدي قائد ملهم آخر، أو رئيس محبوب، أو زعيم ضرورة..

وإثر رحيل الاستبداد سيرحل الخوف إلى الأبد، فالشعب الذي خرج ليسقط واحداً من أعتى النظم الاستبدادية في العالم المعاصر، لن يقف في وجهه جدار خوف من أي نوع. لقد منحت الثورة شعبها (لقاحاً) أبدياً ضد الخوف، فما الذي سيخشى منه، بعد الآن، من صمد في وجه صواريخ سكود؛ وطائرات الميغ؛ والقنابل العنقودية؛ وغاز السارين؛ والعذاب الجهنمي في المعتقلات؟!

وعلى الطريق، أيضاً، سقطت أكذوبة (الاقتصاد بدل السياسة)، بمعنى آخر وحسب المفهوم السوري، (لقمة الكفاف بدل الحرية السياسية)، وهي مقايضة جربها الاتحاد السوفييتي مع مواطنيه: (بيضة وكأس حليب لكل مواطن على أن يلزم الصمت الأبدي)، وجربتها أيضاً دول أوربا الشرقية (عندما كانت شيوعية)، وكوبا، وكوريا الشمالية.. أما النظام السوري فقد أضفى خصوصية على هذه المقايضة، إذ فشل حتى في تأمين لقمة الكفاف، وذلك عندما أراد أن يسلك طريق الإصلاحات الاقتصادية (سماها ليبرالية) تعويضاً عن الإصلاحات السياسية المستحيلة، ليثبت مجدداً أن مقايضة الخبز بالحرية تجدي مع كائنات أخرى غير البشر..

أبقار مقدسة كثيرة ذبحتها الثورة، فيما صاحب هذه الأبقار، والذي أطلقها لتعيث فساداً، يبقى بمفرده عارياً ومعزولاً.. فإلى متى سيطول بقاؤه؟!

احتفالية سينما الواقع «DOX BOX».. في ذكرى انطلاقة الثورة السورية

سارة مراد

يحتجب مهرجان «Dox Box» السوري للسينما الوثائقية للعام الثاني على التوالي، احتجاجاً على المجزرة الدائرة بحق الشعب السوري. ولاستحالة إقامة المهرجان في سوريا، لكن المهرجان يتابع نشاطه الدولي خارج سوريا باحتفالية (يوم عالمي لسوريا)، حيث تقرّر عرض أفلامه تضامناً في مختلف الدول حول العالم في الأيام ما بين ١٥ – ١٨ آذار/ مارس ٢٠١٣، وهي الأيام التي تتزامن والذكرى السنوية الثانية لانطلاقة ثورة الحرية والكرامة في سوريا عام ٢٠١١.

وتقوم الاحتفالية على تظاهرتين: الأولى عرض ستة أفلام قصيرة أو متوسطة، والثانية حملت عنوان «مواطن يحمل كاميرا»، هي أفلام يوتيوب صنعها سينمائيون وناشطون سوريون عن ثورتهم كما عاشوا يومياتها خلال عامين، هي بحسب القائمين على المهرجان (صورة السوريين لحياتهم وتعبيرهم عن أنفسهم في هذا الشرط الإنساني القاسي). وهذه التظاهرة تأتي تحيّة من المهرجان للمواطن-السينمائي السوري، حيث قام فريق أيام سينما الواقع بانتقاء فيديوهات يوتيوب سورية من العامين المنصرمين، وجمعت في ستة عروض تحمل العناوين «البحث عن الحقيقة»، «حوار»، «رسائل»، «مُسرّب – صورة الذات»، «قصص» و «لحظات – السياق».

ففي القاهرة، سوف يُعرض في «مصرين» يوم الأحد ١٧ آذار مجموعة من سبعة أفلام وثائقيّة، علّ من أبرزها فيلم «ميلاد مجيد: حمص» للمخرج «باسل شحادة» الذي توفّي العام المنصرم نتيجة القصف على حمص التي كان يساعد الناشطين الإعلاميين فيها، ولقبه الكثيرون بشهيد السينما السورية، توفّي قبل أن يُنهي فيلمه هذا الذي مُنتِجَ ما صُوّر منه في شريط سينمائي مدته ١٥ دقيقة. كذلك يلفت الانتباه فيلم مجهولة هوية مخرجه أو مخرجته، باسم «أطفال حمص» مدته ١٢ دقيقة. من جهة ثانية، وإلى جانب فيلم الشهيد باسل شحادة يحضر فيلم «أربعة أسئلة في استراحة شاي» لإياس المقداد ومدته ٩ دقائق.

كذلك يُلحظ تنوّع المشاركة وغنى الأصوات، إذ من تلبيسة شارك فيلم «ليلة صامدة» بتوقيع «فريق تلبيسة» الذي يحاول أن يعرض عبر خمس دقائق مغامرة السعي وراء الخبز في شوارع تلبيسة المحاصرة، حيث الخوف والجوع والإنسان.

أمّا نسائياً، نجد مشاركة من سلمى الديري ورولا لادقاني بفيلم «صباحاً أخاف، مساءً أغني» ومدته ٣٤ دقيقة، عن المرأة، والصوت والسلطات ومُحرّماتها السياسية والدينية يحكي الفيلم، صبية سورية كسرت العرف الذي فرضه عليها أهلها ومجتمعها حين منعوها من الغناء، وآثرت أن تنتفض بثورتها في وجه كل سلطة، هذا التحدّي كان أول ما حرّك بطلة الفيلم نحو تأليف أغانٍ للثورة ونحو الهتاف بها وغناءها في الساحات، بعد أن رأت ما لا يصدقه أهلها

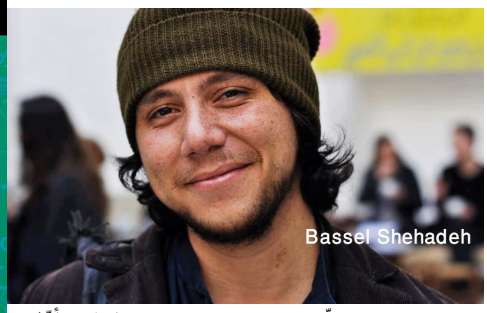

من قتل وتعذيب ضدّ كل من يرفع صوته بوجه الظلم. أمّا فيلم «دمشق قبلتي الأولى» للمخرجة لينا العبد ومدته ٤٢ دقيقة فيُناقش واقع وقضايا المرأة السورية في حديث مع كل من أسماء كفتارو الداعية الإسلامية وحفيدة مفتي سوريا السابق، ومع لينا شاشاتي، المرأة المسيحية ذات الـ ٤٨ عاماً وابنة عائلة متحررة نسبياً تملك واحدة من أكبر المكتبات في سوريا، وجميع هذه الأفلام من إنتاج سوريا ٢٠١٢، باستثناء فيلم «أضواء» الذي يستعيده المهرجان وهو من إنتاج عام ٢٠٠٦ بتوقيع المخرجة والناشطة الإعلامية السورية ريم غزي ومدته ٢٤ دقيقة، عن يوميات الأهالي البسطاء في إحدى القرى السورية، حيث (كثير من الأمل والشجاعة، قليل من كل شيء آخر.).

من جهة ثانية، صرّح مدير مهرجان «Dox Box» المخرج عروة النيربية، وعبر صفحته الشخصية على موقع «الفيسبوك»، أنّه تمّ تأكيد عروض يوم عالمي لسوريا في الجولان السوري المحتل بالتعاون مع «مركز فاتح المدرس للفنون والثقافة»، وفي مناطق سورية مُحرّرة بالتعاون مع احتفاليّة «ثورة إنسان من أجل الحياة «، وهي مبادرة مدنية تطوعيّة مُستقلة، أطلقها ناشطون سلميّون وجماعات حراك سلمي للاحتفاء بالسنوية الثانية لانطلاقة ثورة الحرية والكرامة في سوريا آذار ٢٠١١، كذلك سوف يُعرض ضمن فعاليّات مهرجان عروض يوم عالمي لسوريا في مدينة «تريستيه»- إيطاليا أربعة أفلام. هي: (دمشق.. قبلتي الأولى، ليلة صامدة، ميلاد مجيد: حمص، وملعب في الجحيم).

أمّا في بيروت، فيتحدّث القائمون على فعاليات المهرجان السينمائي أنّ أيام سينما الواقع تحمل هذا العام: (عبر «يوم عالمي ٢» ما وثّقته عين المصور – المواطن في سوريا إلى العالم)، وسوف يستضيفها « ميترو المدينة «– بيروت. ومن أفلام احتفالية بيروت، فيلم «في البحث عن الحقيقة» وهو أساساً مقاطع «يوتيوب» مُنتجَت في ثلاثين دقيقة، كمحاولة بصرية سينمائية تنقل بشكل وثائقي تلك العملية المعقدة بين المصور وموضوعه، بين إنسانيته والموضوعيّة المطلوبة منه من أجل مهنيّة عمله. يقول القائمون على المهرجان في تعريف هذا العمل: (محاولات في الموضوعية، لقطات فلمية يحاول صناعها مراقبة الحدث من أبعد مسافة ممكنة لكن بين الطرفين، الحدث والذات، يخفقون وينجحون بدرجات متفاوتة، لكنهم في الإخفاق والنجاح يقدمون اقتراحات بصرية ممتعة، تسجيلية بامتياز، تتماهى مع حساسية

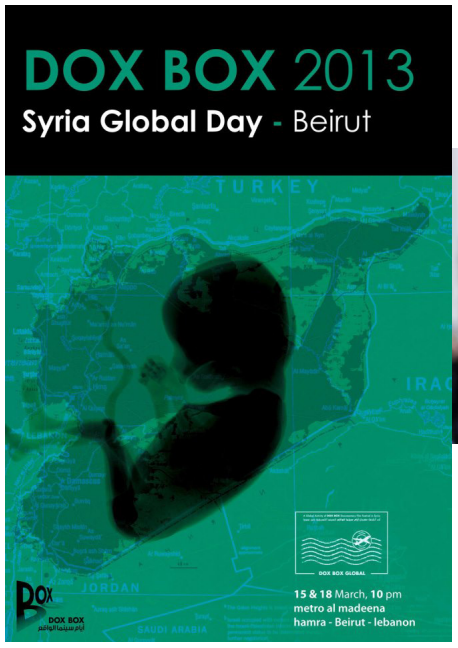

اللحظة وخصوصيتها، وتتحدى ببرودة أعصاب استثنائية موتاً قائماً في كل لحظة. من مكان المجزرة، إلى مظاهرة من وراء الزجاج، إلى حيث النزوح والمخيم تأخذنا هذه المقاطع في رحلة تأملية بصرية استثنائية.).

فيلم «اللحظة» عبارة عن مقاطع «يوتيوب»، مُنتجَت في ثلاثون دقيقة أيضاً، حول الاستثنائية في الحياة، تلك الأحداث التي تقاس زمنياً في مستوى عقارب الساعة باللحظات، وفي المعنى الإنساني من الصعب ضبطها ضمن حدود أيّ مقياس. ونقتبس كذلك بعضاً من كلمات تعريف العمل: (هل عاينت سقوط مئذنة كاملة دون نقصان عن بعد أمتار قليلة، أو صبية تقرر الرقص فجأة في إحدى شوارع المدينة التي تغلي دون سابق إنذار، أو حتى لحظة اعتقال تعسفي مسروقة؟ هل فكرت أنك تستطيع رؤية سجن سوري من الداخل؟).

يُذكر أنّ مهرجان «Dox Box» انطلق عام ٢٠٠٨ بمبادرة شبابية من المخرجان عروة النيربية وديانا جيرودي، في العام ٢٠١٢ منحت الشبكة الوثائقية الأوروبية جائزتها السنوية لمُنظّمي وفريق عمل مهرجان «Dox Box» السوري للأفلام التسجيلية، وذلك تكريماً لـ«شجاعتهم» في إقامة مهرجان سوري في ظروف «تبدو قريبة من المستحيل»، بحسب ما أعلنت رئيسة الشبكة المانحة للجائزة.

في العام ٢٠١٢ احتفت تونس بمؤتمر إعلامي ضخم، ناقش قضايا الإعلام بعد الربيع العربي، ومن فعاليات ذلك المؤتمر أذكر عرضاً سينمائياً لأفلام من دول الربيع العربي، من تونس، من البحرين، وليس من سوريا. الأمر الذي تساءل بشأنه الكثيرون.. وكان الجواب، أنّ أفلام كثيرة ومقاطع فيديو لا يمكن حصرها صوّرت من وعن سوريا وما يجري فيها، لكن الجودة الفنية، والمهنيّة لم تكن بالسويّة الكافية لعرضها، أو تصنيفها كأفلام سينمائية وثائقيّة أو فنيّة. اليوم، يعرض السوريون أفلامهم السينمائية في مهرجانهم.. ويحتفون بثورتهم وإعلامهم وشبابهم. يحتفلون بحريتهم الجديدة، حريّة الرأي والتعبير المُكتسبة بالدم وليالي المُعتقل.

تشبيح رغدة ومحامو جبلة!

جورجيت أسعد

مع بداية العام الثالث للثورة السورية فاجأتنا الممثلة «رغدة» المقيمة في مصر منذ أكثر من ثلاثين عاماً، بخبر اختطاف والدها من آل النعناع في محافظة حلب، ونحن لا نملك إلا أن ندين عملية الخطف خاصة وأن المخطوف قد تجاوز الثمانين من عمره وهو مريض زهايمر، كما ندين كل عمليات الخطف وأخذ الرهائن سواء كان الفاعل ينتمي للنظام أم المعارضة، فهو سلوك مرفوض إنسانياً وسياسياً. مع ذلك نتوقف قليلاً عند رد فعل الممثلة «رغدة» التي صرحت لأكثر من وسيلة إعلامية: «أبي تم خطفه ويقومون بمساومتي عليه لتغيير موقفي، وأنا لن أخضع للابتزاز، لكن سيبقى انتمائي لثلاثة عناوين، علمي وجيشي وقائدي، واذا كانوا ينعتونني بأني شبيحة لوطني فانا افتخر انني شبيحة لوطن مثل سورية».

وربما يكون جميلاً انتماء الفرد لوطنه ولعلمه باعتباره أحد الرموز السيادية للوطن، لكن أن ينتمي المرء لقائده فهذه العبارة لا يمكن لها أن تواجد خارج صفوف الأحزاب الشمولية والعصابات الضيقة، فكيف وهذا القائد من نمط بشار الأسد الذي يقصف شعبه ببراميل البارود وصواريخ سكود؟ والمتحدث الفنانة «رغدة».

أما مصطلح التشبيح والشبيحة في تداوله المعاصر، فأذكر أنني سمعت به أول مرة وأنا أجتاز ساحة «السبع بحرات» في دمشق، حيث كانت تقام تجمعات شبه يومية للموالين كمسيرات تأييد، وكان الشعار الذي يتردد «شبيحة للأبد .. لعيونك يا أسد». وكان تعبيرا مستهجنا جداً بالنسبة لي من رعاع لا يرون في أنفسهم أكثر من شبيحة.

لكن عندما مررت وأنا خارجا من محافظة طرطوس، لاستلام الأوتوستراد الدولي، فوجئت بحاجز للتفتيش، وعلية صورة كبيرة تجمع حسن نصر الله والأسد، وكتب تحتهما بخط عريض «محامو جبلة .. شبيحة الأسد»، حينها خالطتني مشاعر من الضيق والكآبة والأسى على هذه الشريحة التي ارتضت لنفسها دور «شبيحة الأسد»، فهل نستغرب الأمر من «رغدة»؟

بدون تعليق

النفير العام .. دلالات وحقائق

اسلام راشد

قبل أن تختتم الثورة السورية سنتها الثانية بأيام قليلة، جاء بيان مجلس الإفتاء الأعلى في سوريا ليعلن التعبئة العامة أو النفير العام، داعياً السوريين «للقيام بفريضة الالتحاق بالجيش العربي السوري للدفاع عن وطننا الذي باركته السماء ودعا له إمام الانبياء» مؤكداً «إن الدفاع عن سوريا الموحدة وعن الشعب السوري فرض عين على جميع أبناء شعبنا كما هو فرض عين على جميع الدول العربية والإسلامية».

وأضاف بيان الافتاء تخوين الثوار الوقوفين في وجه جيش الأسد وقواته المسلحة «حيث يعد ذلك خيانة ومساهمة في إضعاف قوته التي أعدت ولا تزال للمعركة الفاصلة ضد الصهاينة ومن يقف وراءهم».

يؤشر هذا البيان على جملة من الحقائق، أولها نهاية النظام الذي تلاشت مؤسسته العسكرية، فبدأ الدعوة لضبط ميليشياته المسلحة فيما أطلق عليه «جيش الدفاع الوطني» أولاً، والآن يدعو للتعبئة العامة، مع أن أبسط مبادئ الاستراتيجيات العسكرية تؤكد أن القوة الأساسية لأي جيش في نواته التي تتشكل من المحترفين أو المتطوعين في الخدمة العسكرية، وعندما تعجز هذه القوة المحترفة عن تحقيق الانتصار، فإن الميليشيا غير المحترفة أو طلب الاحتياط المدني من غير المتطوعين لن يكون قادرا على إخراج الزير من البير، أو تحقيق الانتصار الذي عجزت عنه القوات النظامية والمحترفة.

المؤشر الآخر أن إعلان نظام الأسد النفير العام مسألة عسكرية، كون طلب الاحتياط وإعلان النفير العام من اختصاص القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة، وهو بشار الأسد، أو نائبه في هذا الشأن وهو وزير الدفاع، لكن أن يأتي الاعلان عبر مفتي سوريا بدر الدين حسون وفي بيان صادر باسم مجلس الافتاء الأعلى فهذا مؤشر إضافي على ضعف وتفكك مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية، حتى أنها تستقوي بمؤسسة الافتاء الدينية، ما يسمح بانزلاق البلاد في مستوى من الفتاوى والفتاوى المعارضة، وكلها تدعو للجهاد في دولة البعث العلمانية، مما يثير حفيظة الموالاة قبل المعارضة، وخاصة ضمن الأقليات التي كان يدعي هذا النظام أنه يحارب لحمايتها والدفاع عنها.

وهذه المسألة تفتح على مؤشر أخطر في مستوى التحالفات السياسية والعسكرية، فمن كان يصدق ادعاءات النظام بالوطنية بين صفوف الموالاة، يتقبل فكرة أن يكون الدفاع عن سوريا «فرض عين بالنسبة للسوريين»، لكن أن يصبح ذلك «فرض عين على جميع الدول العربية والإسلامية»، مع أن الجميع يُدرك موقف الجامعة العربية وأغلب الدول الاسلامية التي نزعت الشرعية عن نظام الأسد لصالح المعارضة، يُدرك أن الفتوى السابقة تُشرع لتواجد «فيلق القدس» الايراني وامتداداته «حزب الله» اللبناني و«قوات الصدر» العراقية في سوريا، أو لاحتلالها، خاصة إذا أخذنا تصريحات النائب اللبناني وئام وهاب الموالي للأسد قبل يومين من فتوى حسون، بتهيئة ٥٠٠ الف إيراني سيأتون من طهران للحيلولة دون سقوط نظام الأسد. فهل نعتبر ذلك تدخلاً خارجياً؟ أم أن الايرانيين من أهل البيت!.

لكننا نستطيع بقليل من التفاؤل أن نطمئن الجميع، بأن الثورة السورية التي انتصرت على جيش الأسد بكل الدعم الخارجي الذي تلقاه عسكرياً وسياسياً من طهران وموسكو. سينتصر على المرتزقة القادمون من إيران وحلفائها، وسيرحل الأسد ومعه المفتي حسون وأمثاله.